

الفدرالية بين الوحدة والتنوّع



4	مقدمة
4	أولاً- تاريخ الفدرالية
4	الأفكار الفدرالية في السياقين الكلاسيكي والوسيط
4	الأسس في العصر الحديث المبكر
5	التأسيس الأميركي وظهور الفدرالية الحديثة
5	التطور المعاصر وأهميته
6	ثانياً - التصميم المؤسسي وأنماط التشغيل
6	١ - أسس ومفاهيم الفدرالية
6	٢ - الآليات المؤسسية: كيف تعمل الفدرالية
6	التوزيع الدستوري للسلطات
7	الفدرالية المالية
7	العلاقات بين الحكومات
7	النظام القضائي
7	الأحزاب السياسية وديناميات الفدرالية
7	٣ - أنواع الفدرالية
7	الفدرالية المزدوجة
7	الفدرالية التعاونية
8	الفدرالية التنافسية
8	الفدرالية غير المتماثلة
8	الفدرالية الجغرافية مقابل الفدرالية العرقية
8	ثالثاً - المزايا والعيوب
8	١ - مزايا الفدرالية
8	الحماية من تركّز السلطة
8	الابتكار وتجربة السياسات
8	استيعاب التنوع
8	تعزيز المشاركة الديمقراطية

٩	٢ - عيوب الفدرالية
٩	تباين السياسات ومشكلات التنسيق
٩	الاختلالات المالية وعدم المساواة
٩	ترسيخ نفوذ النخب المحلية
٩	التعقيد وضعف الشفافية
٩	رابعاً - الفدرالية في بلجيكا - أداة للتماسك في دولة منقسمة
٩	١ - الخلفية التاريخية والتحول الفدرالي
١٠	٢ - بنية مؤسسية متميزة
١٠	٣ - الفدرالية كآلية لإدارة النزاع
١٠	٤ - الفدرالية المالية والتكيف الاقتصادي
١١	٥ - التكامل الأوروبي والحكم متعدد المستويات
١١	٦ - الفدرالية كمصدر للقوة الوطنية
١١	خامساً - الفدرالية في الولايات المتحدة- البنية والمرونة
١٢	١ - الفدرالية كآلية لإدارة النزاعات
١٢	التقسيم السامي للسلطة
١٢	الرقابة القضائية والفصل الدستوري
١٢	التفاوض بين الحكومات والفدرالية التعاونية
١٢	الفدرالية الانتخابية والاندماج السياسي
١٣	٢ - الفدرالية والمرونة السياسية
١٣	٣ - الحوكمة الاقتصادية والفدرالية المالية
١٣	٤ - الفدرالية والتكيف الاجتماعي
١٣	٥ - مقارنة بين النموذج الأمريكي والبلجيكي
١٤	سادساً- آفاق الفدرالية وأثرها في المستقبل
١٤	١- من التصميم الدستوري إلى الحوكمة الديناميكية
١٥	٢- الفدرالية في لبنان: الفرص والمخاطر والمتطلبات
١٧	المراجع



المقدمة

تُعَدُّ الفدرالية نظامًا سياسيًا يقوم على تحقيق التوازن بين الحكم المشترك والاستقلالية الإقليمية من خلال توزيع دستوري للسلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ويتيح هذا النظام لمستويات الحكم المختلفة أن تمارس صلاحياتها ضمن مجالات اختصاصها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الوحدة الوطنية. ومن خلال توزيع السلطة بدلاً من تركيزها، تعزّز الأنظمة الفدرالية الحكم الذاتي المحلي، وتحدّ من الهيمنة، وتحافظ على التماسك داخل إطار سياسي موحد.

وغالبًا ما تُطرح الولايات المتحدة الأميركية كمثال بارز على النظام الفدرالي، قبل أن تتبناه لاحقًا دول أخرى مثل ألمانيا والهند، حيث تكيف هذا النظام مع الخصائص التاريخية والاجتماعية لكل دولة، فاتخذ صورًا متعددة. ترتبط فعالية الفدرالية بمدى تحديد الاختصاصات الدستورية بدقة، وتوافر ترتيبات مالية منصفة، ووجود آليات جديّة لفضّ النزاعات بين مستويات الحكم. وبينما تسهم الفدرالية في تعزيز المساواة الديمقراطية وتحفيز الابتكار على الصعيد المحلي، فقد تؤدي أيضًا إلى ظهور توترات بشأن تقاسم الصلاحيات والموارد [1]. إلا أن هذه التحديات تعيّر في جوهرها عن الهدف الأساسي للفدرالية، وهو التوفيق بين التنوع والوحدة. وبفضل مرونتها وقدرتها على التكيف، تواصل الفدرالية احتلال موقع محوري في النظرية الدستورية الحديثة وأنظمة الحكم المعاصرة.

تتناول هذه الدراسة الفدرالية بوصفها مبدأً دستوريًا ونظامًا ديناميكيًا للحكم في آنٍ واحد. فهي تواكب التطور التاريخي لهذه الفكرة، منذ نشأتها في ترتيباتها الأولى وصولاً إلى ظهور الاتحادات الحديثة. كما تحلل البنية المؤسسية لتلك الأنظمة، بما في ذلك توزيع السلطات التشريعية والمالية، وطبيعة العلاقات بين الحكومات، وآليات التحكيم القضائي، إلى جانب دور الأحزاب السياسية. ومن خلال استعراض نماذج مختلفة، كالـفدرالية الثنائية والتعاونية والتنافسية، تبرز الدراسة مدى مرونة الترتيبات الفدرالية في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتنوعة.

علاوة على ذلك، تُقيّم الدراسة مزايا الفدرالية وحدودها. فبينما يمكن أن تسهم في الحد من تركّز السلطة، وتشجيع الابتكار في السياسات

العامة، واستيعاب التنوع الاجتماعي، فإنها قد تؤدي أيضًا إلى تحديات في التنسيق، وتفاوتات مالية، وتعقيدات مؤسسية. ومن خلال تحليل مقارن، يتضمن فهم معمّق للتجارب الفدرالية في بلجيكا والولايات المتحدة الأميركية، تُظهر هذه الدراسة أن النظام الاتحادي ليس صيغة جامدة، بل إطارًا مرئيًا قابلاً للتكيف. وفي الختام، تُستخلص رؤى حول مستقبل الفدرالية، مع بحث مدى إمكانية تطبيقها في لبنان.

إن هذه الأفكار مجتمعةً تقود إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تستطيع الفدرالية تحقيق توازن فعال بين وحدة الدولة واستقلالية الأقاليم في ظل تحديات تقاسم الصلاحيات والموارد، وهل يمثل اعتمادها في لبنان حلًا للأزمات البنوية أم يطرح مخاطر إضافية؟

أولاً: تاريخ الفدرالية

تكشف الفدرالية عن تطورٍ تدريجي انتقل من الاتحادات التعاونية المبكرة إلى أنظمة دستورية قائمة على تقاسم السيادة. وقد أظهرت السوابق إمكانية قيام أشكال من الحكم المشترك، إلا أن الفدرالية الحديثة برزت بصورة أوضح في النظام الدستوري الأميركي. وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، انتشرت الفدرالية عالميًا بوصفها أداة لإدارة التنوع وتعزيز الاستقرار. ولا تزال هذه الآلية تمثل استجابة مؤسسية أساسية للتحدي السياسي المستمر المتمثل في التوفيق بين الوحدة والتنوع.

١- الأفكار الفدرالية في السياقين الكلاسيكي والوسيط

على الرغم من أن الفدرالية كعقيدة دستورية نشأت في العصر الحديث، فإن ترتيبات سياسية سابقة أظهرت سماتٍ شبه فدرالية. ففي اليونان القديمة، أنشأت اتحادات مثل الاتحاد الأخائي أطراً تعاونية احتفظت فيها المدن الأعضاء بقدر من الاستقلال الذاتي، مع مشاركتها في مؤسسات مشتركة [2]. وقد جسدت هذه الترتيبات مبدأ تقاسم السلطة، رغم افتقارها إلى الإطار الدستوري الحديث.

وخلال العصور الوسطى، مثّلت الإمبراطورية الرومانية نظامًا سياسيًا معقدًا اتسم بتداخل الاختصاصات واستقلالية الأقاليم. فعلى الرغم من وجود سلطة إمبراطورية، مارس الأمراء والمدن قدرًا كبيرًا من السلطة المستقلة. وقد عكس هذا البناء اللامركزي، وإن لم يكن فدراليًا بالمعنى الدستوري المعاصر، تقليدًا أوروبيًا راسخًا قائمًا على تعدد مستويات الحكم [3]. وتُظهر هذه السوابق التاريخية أن التوتر الجوهرى بين الوحدة والاستقلال سابقٌ على النظرية الفدرالية الحديثة.

٢- الأسس في العصر الحديث المبكر

أسهم العصر الحديث إسهامًا مهمًا في تأسيس المفاهيم النظرية للفدرالية. فقد عزز صلح ويستفاليا (1648)، الذي أنهى حرب الثلاثين عامًا، مبدأ السيادة الإقليمية ووضح سلطة الوحدات السياسية داخل حدود محددة [4]. وعلى الرغم من أن ويستفاليا عزز سيادة الدول المستقلة أكثر من السيادة المشتركة، فإنه ساعد على ترسيخ فكرة أن السلطة السياسية يمكن تقسيمها إقليميًا وتحديد قانونيًا.

وخلال القرن التاسع عشر، انتشرت الفدرالية كآلية لبناء الدولة وإدارة التنوع الثقافي. فقد اعتمدت كندا دستوراً فدرالياً عام 1867 للموازنة بين السكان الإنجليز والفرنسيين ضمن إطار سياسي موحد. وقد منح النظام الفدرالي الكندي في بداياته سلطة كبيرة للحكومة المركزية مع الحفاظ على استقلال المقاطعات في الشؤون المحلية [8]. كذلك، أدى توحيد ألمانيا عام 1871 إلى إنشاء إمبراطورية فدرالية حافظت على سلطة الولايات المكونة مع تأسيس مؤسسات وطنية. وهكذا أصبحت الفدرالية أداة مرنة لدمج كيانات سياسية سابقة دون القضاء على الهويات الإقليمية.

بالتالي، أظهرت هذه التطورات أن الفدرالية قادرة على استيعاب التعدد اللغوي والديني والثقافي مع تعزيز الاستقرار السياسي، مما جعلها تُنظر إليها بشكل متزايد كحل دستوري لتحديات الدول الكبيرة والمتنوعة.

٤- التطور المعاصر وأهميته

شهد القرن العشرون تطوراً نظرياً مهماً في مفهوم الفدرالية. فقد رأى كارل دويتش أن الأنظمة الفدرالية تعزز الاندماج من خلال تعزيز التواصل والاستجابة المتبادلة وبناء هوية سياسية مشتركة بين المجتمعات المتنوعة [9]. وبهذا المعنى، تقلل الفدرالية من احتمالات الصراع العنيف عبر إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون.

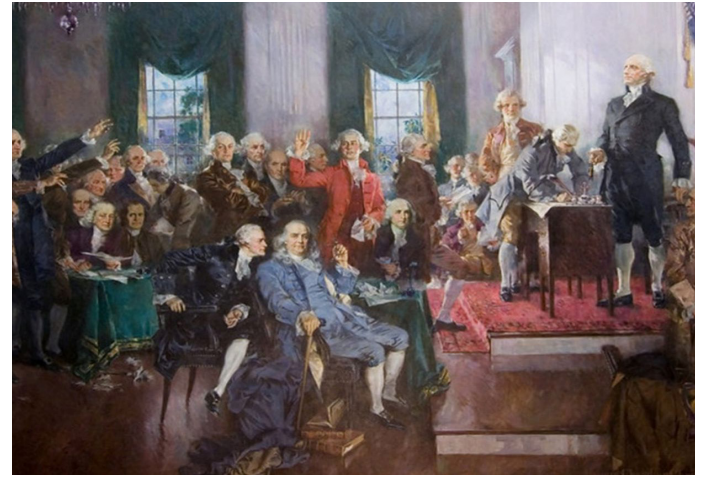
علاوة على ذلك، جرى تطوير النظرية الفدرالية من خلال التمييز بينها وبين مجرد اللامركزية الإدارية. ففي الأنظمة الفدرالية، يكون تقسيم الصلاحيات محمياً دستورياً ولا يمكن للحكومة المركزية تعديله من جانب واحد [1]. ويضمن هذا الترسخ الدستوري استقلال الحكومات الإقليمية.

كما تناول الباحثون مفهوم "الفدرالية المالية"، مؤكدين أهمية الترتيبات المالية بين مستويات الحكم. إذ يُعد التنسيق المالي الفعال ضرورياً للحفاظ على المساواة ومنع النزاعات داخل الأنظمة الاتحادية [10]. وبالتالي، يبرز البحث الحديث الفدرالية ليس فقط كتصميم دستوري، بل أيضاً كعملية ديناميكية بين الحكومات.

توجد اليوم أنظمة فدرالية في عدة قارات، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وألمانيا والهند وأستراليا. وتختلف هذه الأنظمة في بنيتها وتوازن القوى فيها، إلا أنها تشترك جميعاً في المبدأ الأساسي المتمثل في تقسيم السلطة دستورياً. وفي المجتمعات المعرضة للنزاعات، تُطرح الترتيبات الفدرالية غالباً كآلية لإدارة الانقسامات الإثنية أو الإقليمية من خلال منح قدر حقيقي من الحكم الذاتي للأقليات مع الحفاظ على وحدة الدولة. [11]

وتُعدّ الجمهورية الهولندية (التي أنشئت بموجب اتحاد أوترخت عام 1579) مثالاً يُستشهد به كثيراً كنموذج مبكر لنظام كونفدرالي. فقد احتفظت المقاطعات باستقلالية قوية مع تفويض صلاحيات محدودة لمؤسسات مشتركة، خصوصاً في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية [5]. في سياق متصل، تطور الاتحاد السويسري كتحالف مستدام للكائنات وحافظ على الحكم الذاتي الداخلي مع التعاون الجماعي. إن هذه الأمثلة تُظهر أن الترتيبات الشبيهة بالفدرالية نشأت تاريخياً بوصفها حلولاً عملية للتعجز السياسي والتهديدات الخارجية.

كما أسهمت الفلسفة السياسية في تشكيل الفكر الفدرالي. فقد دافع مفكرو التنوير مثل جون لوك عن الحكم المحدود، وفصل السلطات، والحكم القائم على الموافقة. وقد أثرت هذه الأفكار تأثيراً عميقاً في الأطر الدستورية اللاحقة، ولا سيما في السياق الأمريكي.



٣- التأسيس الأمريكي وظهور الفدرالية الحديثة

بلغت الفدرالية الدستورية الحديثة أكثر صورها تأثيراً في الولايات المتحدة. فقد أنشأت وثائق الاتحاد الكونفدرالي (1789-1781) حكومة مركزية ضعيفة تفتقر إلى السلطة الكافية لتنظيم التجارة أو جمع الإيرادات أو تسوية النزاعات بين الولايات بفعالية. وأدت إخفاقات هذا النظام إلى دعوات للإصلاح، انتهت بعقد المؤتمر الدستوري عام 1787 [6].

وقد أنشأ الدستور الأمريكي حكومة اتحادية أقوى، مع الحفاظ على سيادة الولايات في مجالات محددة. وقَدّمت الأوراق الفدرالية الأساس النظري لهذه الجمهورية المركبة. ففي "الفدرالية رقم 10"، جادل جيمس ماديسون بأن الجمهورية الكبيرة قادرة على ضبط الفِرَق السياسية وحماية الحرية بشكل أفضل، بينما أوضحت "الفدرالية رقم 51" ضرورة نظام الضوابط والتوازنات داخل نظام حكم مقسّم [7]. وقد رسّخ الدستور الفدرالية من خلال تحديد الصلاحيات الممنوحة، و"التعديل العاشر" الذي يترك الصلاحيات غير المفوضة للولايات، وبند السيادة الذي يجعل القانون الاتحادي أعلى مرتبة. وقد أصبح النموذج الأمريكي النموذج المرجعي للفدرالية الحديثة لأنه رسّخ دستورياً مبدأ تقسيم السيادة بدلاً من تركه لتقدير سياسي [1]. وقد أثر هذا النموذج في العديد من الأنظمة الدستورية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.



يهدفان إلى توزيع السلطة، لكنهما يختلفان في الطبيعة القانونية ومدى الاستقلال الممنوح للوحدات المحلية. إن اللامركزية الإدارية تعني تفويض السلطة من الحكومة المركزية إلى هيئات محلية منتخبة أو معينة لتدبير شؤونها الإدارية، مع بقاء الدولة موحدة وخضوع هذه الهيئات لرقابة السلطة المركزية. أما الفدرالية فهي نظام دستوري يقوم على تقاسم السيادة بين حكومة اتحادية وحكومات إقليمية، بحيث يكون لكل مستوى اختصاصات محددة لا يجوز للأخر تجاوزها. في اللامركزية تبقى السلطة التشريعية والقضائية موحدة على المستوى الوطني، بينما في الفدرالية قد تمتلك الأقاليم سلطات تشريعية وقضائية خاصة بها. كما أن اللامركزية تُعد أسلوباً لتنظيم الإدارة داخل الدولة البسيطة، في حين أن الفدرالية تنشئ دولة مركبة تقوم على اتحاد عدة أقاليم أو ولايات. وتستمد الهيئات المحلية في اللامركزية صلاحياتها من القوانين العادية، بينما تستمد الوحدات الفدرالية سلطاتها من الدستور نفسه. لذلك فإن الفدرالية تمنح استقلالاً أوسع وأعمق من اللامركزية الإدارية، سواء في المجال السياسي أو التشريعي أو المالي.

٢ - الآليات المؤسسية: كيف تعمل الفدرالية

تحدد الآليات المؤسسية للفدرالية كيفية توزيع السلطة وتقاسمها دستورياً بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية. فمن خلال الدساتير المكتوبة، المحاكم المستقلة، الهيئات التشريعية الثنائية، والتوزيع الواضح للسلطات المالية، تحافظ الأنظمة الفدرالية على الوحدة مع حماية استقلالية الأقاليم ومنع التمرکز المفرط للسلطة [14].

التوزيع الدستوري للسلطات

تُعين الأنظمة الفدرالية الاختصاصات عبر نصوص دستورية. فقد تكون السلطات حصرية للحكومة الاتحادية (مثل الدفاع، والسياسة

ثانياً: التصميم المؤسسي وأنماط التشغيل

تُعد الفدرالية إطاراً دستورياً ديناميكياً يهدف إلى التوفيق بين الوحدة والتنوع. وتعمل من خلال مزيج من التوزيع الدستوري للسلطات، والترتيبات المالية، والعلاقات بين الحكومات، إلى جانب النظام القضائي، والممارسة السياسية. وتعكس أنماطها المتعددة أصولاً تاريخية وخيارات مؤسسية متنوعة. وبينما توفر الفدرالية آليات لاستيعاب التعددية وتعزيز الابتكار، فإنها تتطلب أيضاً مفاوضات مستمرة للحفاظ على التوازن بين الحكم المشترك والحكم الذاتي. إذاً، مع مواجهة الأنظمة السياسية لتحديات جديدة، تظل الفدرالية نموذجاً مرناً ومستداماً للحكم.

١- أسس ومفاهيم الفدرالية

ترتكز الفدرالية في جوهرها على مبدئين: التقسيم الدستوري للسلطات وعدم المركزية. فعادةً ما يُحدد الدستور المكتوب اختصاصات الحكومة الاتحادية، ويحتفظ بالبقية للوحدات المكونة، أو العكس. ويُعد الدستور المرجعية العليا، وتتولى سلطة قضائية مستقلة تفسيره للفصل في النزاعات بين مستويات الحكم [12]. وفي العديد من الأنظمة الفدرالية، يُمثل المجلس الأعلى التشريعي، الوحدات المكونة (مثل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أو المجلس الاتحادي في ألمانيا) [13].

وغالباً ما يميز الباحثون بين الفدرالية واللامركزية الإدارية؛ فالنظامان



الخارجية، والغملة)، أو مقتصرة على الولايات أو الأقاليم (مثل التعليم والأمن المحلي)، أو مشتركة بين الطرفين. ففي الولايات المتحدة، تُعدّ المادة الأولى من الدستور صلاحيات الكونغرس، بينما يحتفظ "التعديل العاشر" بالسلطات غير المفوضة للولايات [15]. أما في ألمانيا، فيحدد القانون الأساسي الاختصاصات التشريعية الاتحادية، بينما يُسند التنفيذ الإداري بدرجة كبيرة إلى الولايات (الاند). [16]

الفدرالية المالية

في معظم الأنظمة الفدرالية، تسيطر السلطة المركزية على مصادر الإيرادات الواسعة والمرنة، مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، في حين تُمنح الحكومات المحلية صلاحيات فرض ضرائب محلية كضريبة الأملاك أو المبيعات. ويهدف هذا التوزيع العمودي للسلطات الضريبية إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتسهيل إعادة التوزيع على المستوى الوطني، مع ضمان قدر من الاستقلال المالي للوحدات المكوّنة.

غير أن التفاوت في القدرة على توليد الإيرادات ومسؤوليات الإنفاق يؤدي غالبًا إلى اختلالات مالية. فالحجز المالي العمودي يحدث عندما تعتمد الحكومات المحلية بشكل كبير على التحويلات من الحكومة المركزية لتمويل نفقاتها، بينما يشير العجز الأفقي إلى التفاوت في القدرات المالية بين الأقاليم. ولمعالجة هذه الاختلالات، تعتمد الأنظمة الفدرالية على آليات للموازنة والتحويلات المالية بين الحكومات، التي قد تكون غير مشروطة لتعزيز الاستقلال، أو مشروطة لتوجيه السياسات وتوحيدها. [17]

العلاقات بين الحكومات

تتخذ العلاقات بين الحكومات أشكالًا منظمة، مثل المجالس الوزارية واللجان المشتركة، حيث يناقش ممثلو مختلف مستويات الحكم القضايا ويُسقون السياسات. وفي بعض الأنظمة، يعمل القادة الوطنيون والإقليميون بشكل وثيق ويتفاوضون مباشرة على القرارات، وهو ما يُعرف بالفدرالية التنفيذية. كما يُعد التعاون الإداري شأنًا، خاصة عندما تتولى الحكومات الإقليمية تنفيذ القوانين الوطنية.

وتعتمد طبيعة هذه العلاقات على البنية الدستورية والبيئة السياسية للدولة. ففي الأنظمة التعاونية، يركز التكاتف على الشراكة وحل المشكلات، بينما قد تنتم الأنظمة الأخرى بطابع تنافسي بين الأقاليم. كما تؤثر الترتيبات المالية في هذه العلاقات، إذ تتطلب المنح واتفاقيات تقاسم الإيرادات تنسيقًا مستمرًا بين مستويات الحكم.

النظام القضائي

تمنح الأنظمة الفدرالية المحاكم الدستورية والمحاكم العليا سلطة مراجعة القوانين، وحل النزاعات المتعلقة بالاختصاصات، وضمان التزام جميع مستويات الحكم بالدستور. ويسهم هذا الدور في حماية سمو النظام الأساسي ومنع تجاوز أي مستوى لحدوده.

يشمل الترتيب القضائي نوعين رئيسيين من النزاعات: النزاعات العمودية بين الحكومة المركزية والوحدات المكوّنة، والنزاعات الأفقية بين هذه الوحدات نفسها. وتقوم المحاكم بتفسير الأسس القانونية لهذه النزاعات وإصدار قرارات ملزمة.

ومن خلال توفير آلية محايدة لحل النزاعات، يسهم التحكيم القضائي في تعزيز الاستقرار، وتقليل التوتر السياسي، وتوضيح المسؤوليات

بين مستويات الحكم. وقد لعبت المحاكم في دول مثل الولايات المتحدة وألمانيا والهند دورًا محوريًا في تشكيل الفدرالية من خلال تفسير القوانين وتحديد الصلاحيات. [18;16]

الأحزاب السياسية وديناميات الفدرالية

غالبًا ما تعمل الأحزاب السياسية عبر المستويين الاتحادي والإقليمي، مما يربط بينهما. ويمكن أن تؤدي أنظمة الأحزاب إلى تعزيز المركزية أو اللامركزية في العلاقات الفدرالية. فالأحزاب الوطنية الموحدة قد تعزز التماسك الوطني، بينما تبرز الأحزاب الإقليمية مصالح الوحدات المحلية [19]. وبالتالي، لا يعتمد عمل الفدرالية على التصميم الدستوري فحسب، بل أيضًا على الديناميات السياسية.

٣ - أنواع الفدرالية

يصنف الباحثون الأنظمة الفدرالية بطرق متعددة، تعكس تكيفها مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الفدرالية المزدوجة

تفترض الفدرالية المزدوجة، وجود فصل واضح بين سلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، بحيث يعمل كل مستوى ضمن نطاقه الخاص مع تدخل محدود [15]. وقد ميز هذا النموذج الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، لكنه يواجه تحديات في التعامل مع القضايا المعاصرة المتداخلة.

الفدرالية التعاونية

تعترف الفدرالية التعاونية بتداخل الاختصاصات وتقاسم المسؤوليات، حيث تتعاون الحكومات في تنفيذ السياسات عبر برامج مشتركة ومنح مشروطة. وتُعد ألمانيا مثالًا بارزًا على هذا النموذج [16]. ورغم أنه يعزز التنسيق، فقد يؤدي إلى غموض في تحديد المسؤوليات.

تُعزّز الفدرالية تجربة السياسات من خلال تمكين الحكومات المحلية من العمل بوصفها "مختبرات للديمقراطية" [23]. إذ تستطيع الوحدات الإقليمية تصميم وتنفيذ سياسات تتلاءم مع ظروفها المحلية دون الحاجة إلى توافق وطني شامل. وقد تُعتمد الابتكارات الناجحة لاحقاً في أقاليم أخرى أو على المستوى الفدرالي.

ففي الولايات المتحدة، سبقت مبادرات على مستوى الولايات في إصلاح الرعاية الصحية والتنظيم البيئي داخل التشريعات الوطنية. كذلك، تمارس الولايات الألمانية (Länder) قدراً ملحوظاً من الاستقلالية في مجالي التعليم والشؤون الثقافية، مما ينتج مقاربات متنوعة تعكس التفضيل الإقليمي. ويسهم تنوّع السياسات في تعزيز الكفاءة من خلال مواعمة الخدمات العامة مع الاحتياجات المحلية.

استيعاب التنوع

تُشاد بالفدرالية غالباً لقدرتها على إدارة الانقسامات الاجتماعية والإقليمية العميقة. ففي المجتمعات الكبيرة والمتعددة، قد تواجه الحوكمة المركزية صعوبة في استيعاب مصالح الأقليات. وتتيح الهياكل الفدرالية استقلالاً إقليمياً في المجالات الحساسة ثقافياً، مثل سياسة اللغة والتعليم وتنظيم الشؤون الدينية [1].

وتُظهر الهند هذه القدرة التكيفية بوضوح؛ إذ عُدّل دستورها الفدرالي لإنشاء ولايات جديدة استناداً إلى معايير لغوية وإثنية، مما أسهم في احتواء النزعات الانفصالية. ومن خلال منح اعتراف مؤسسي للهويات الإقليمية، يمكن للفدرالية أن تقلّل دوافع الانفصال وتعزّز الاستقرار العام.

تعزيز المشاركة الديمقراطية

تتمثل ميزة أخرى في تعدد الساحات السياسية. فالأنظمة الفدرالية تتيح للمواطنين نقاط وصول إضافية إلى مؤسسات الحكم، مما قد يزيد من المشاركة والمساءلة. إذ تمكّن الانتخابات المحلية، والاستفتاءات، والعمليات التشريعية المحلية من تفاعل أوثق بين الممثلين والناخبين [12].

كما أن الوحدات السياسية الأصغر قد تشجّع الانخراط المدني عبر جعل الحوكمة أكثر وضوحاً وقرباً من المواطنين. ويمكن للأفراد التأثير في السياسات على المستوى المحلي أو مستوى الولاية حتى وإن بدت السياسة الوطنية بعيدة أو منقسمة. وقد يسهم هذا البناء متعدد المستويات في تنمية المهارات السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع.

تنظر الفدرالية التنافسية إلى الأقاليم كوحدات تتنافس فيما بينها من خلال سياسات مختلفة لجذب السكان والاستثمارات. ويُنظر إلى الولايات المتحدة كمثال على ذلك، حيث تُوصف الولايات بأنها "مختبرات للديمقراطية" لتجريب السياسات [15].

الفدرالية غير المتماثلة

في هذا النموذج، تتمتع بعض الوحدات بسلطات أو امتيازات خاصة تختلف عن غيرها، وذلك لاستيعاب الخصوصيات الثقافية أو اللغوية أو التاريخية. ويظهر ذلك في كندا والهند. ورغم أنه يخفف النزعات الانفصالية، فقد يثير شعوراً بعدم المساواة [18] [20].

الفدرالية الجغرافية مقابل الفدرالية العرقية

الفدرالية الجغرافية تقوم على تقسيم الدولة وفق أسس جغرافية وإدارية، وتُعدّ أكثر ملاءمة للمجتمعات التي تتمتع بثقافة موحدة، في حين أن الفدرالية العرقية أو الثقافية تعتمد على إنشاء الوحدات الفدرالية استناداً إلى القوميات أو الإثنيات أو اللغات المتعددة داخل الدولة، وهو ما يبرز الفارق الجوهرى بين النموذجين في معايير التقسيم وأسس التنظيم [21].

ثالثاً - المزايا والعيوب

تُقدّم الفدرالية إطاراً هيكلياً تتوقف نتائجه على السياق التاريخي، والتصميم المؤسسي، والثقافة السياسية. ومن أبرز مزاياها توزيع السلطة، تشجيع الابتكار في السياسات العامة، استيعاب التنوع، وتعزيز المشاركة الديمقراطية. في المقابل، تنطوي هذه الفكرة على مشكلات تتعلق بالتنسيق، وفوارق مالية بين الأقاليم، وتمكين النخب المحلية، إضافة إلى التعقيد المؤسسي.

١ - مزايا الفدرالية

يؤر هذا النظام السياسي عدة مزايا من خلال تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية. فهو يعزّز الاستقلالية المحلية، ويشجّع الابتكار في السياسات، ويستوعب التنوع، ويحدّ من التركيز المفرط للسلطة. ومن خلال تقريب الحكومة من المواطنين، تسهم الأنظمة الفدرالية في تعزيز المشاركة الديمقراطية والمساءلة، وفي تحقيق استجابة حكومية أكثر ملاءمة للاحتياجات الإقليمية.

الحماية من تركّز السلطة

من الحجج المؤيدة للفدرالية أنها تحدّ من تركّز السلطة السياسية. فمن خلال تكريس الحكومات الإقليمية دستورياً، تنشئ الأنظمة الفدرالية مراكز متعددة لصنع القرار. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تحتفظ الولايات بسلطات واسعة في مجالات التعليم والقانون الجنائي والصحة العامة، مما يمنع احتكار الحكومة الاتحادية لهذه الاختصاصات.

ويمكن لهذا التعدد المؤسسي أن يشكّل ضماناً للحريات المدنية؛ فإذا تعرّضت الحقوق للتهديد على مستوى معين، يستطيع المواطنون اللجوء إلى مستوى آخر طلباً للإنصاف. ومن ثم، فإن توزيع السلطة يعزّز الدستورية والرقابة القضائية، لا سيما عندما تكون المحاكم مخولة للفصل في النزاعات بين مستويات الحكم.

على الرغم من هذه المزايا، تطرح الفدرالية تحديات ومقايضات جوهرية.

تباين السياسات ومشكلات التنسيق

قد يؤدي تقسيم الاختصاصات بين مستويات الحكم إلى التجزئة وعدم الكفاءة. فالتدخل في الصلاحيات قد يقضي إلى نزاعات اختصاص، وازدواجية في الخدمات، وتعقيد إداري. وفي أوقات الأزمات، مثل الركود الاقتصادي أو الطوارئ الصحية، قد تؤدي إخفاقات التنسيق بين السلطات الفدرالية والإقليمية إلى تأخير الاستجابة الفعالة [13].

الاختلالات المالية وعدم المساواة

تثير الفدرالية المالية أسئلة معقدة بشأن تحصيل الإيرادات وإعادة توزيعها. فغالباً ما تمتلك الأقاليم الأكثر ثراءً قواعد ضريبية أقوى، تمكنها من تقديم خدمات عامة ذات جودة أعلى مقارنة بالأقاليم الأقل ثراءً. ومن دون آليات فعالة لتسوية الفوارق، قد تترسخ اللامساواة الإقليمية داخل النظام الفدرالي [17].

وعلى الرغم من أن دولاً مثل ألمانيا تعتمد نظم تحويلات مالية للتخفيف من التفاوت بين الولايات، فإن هذه الآليات قد تولد توترات سياسية؛ إذ قد تبدي الأقاليم المانحة تذمراً من التزامات إعادة التوزيع، بينما قد تبقى الأقاليم المتلقية معتمدة على الدعم الفدرالي، مما يضعف التضامن الوطني.

ترسيخ نفوذ النخب المحلية

قد تؤدي الفدرالية أيضاً إلى تمكين نخب محلية تعارض الإصلاحات التقدمية. فالصلاحيات اللامركزية قد تحمي الحكومات في تلك المناطق من الرقابة الوطنية، بما يسمح باستمرار ممارسات تمييزية أو إقصائية. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك مقاومة بعض الولايات الأميركية لتشريعات الحقوق المدنية في منتصف القرن العشرين [24].

وفي الاتحادات متعددة القوميات، قد تعزز الاستقلالية الإقليمية الحركات القومية بدلاً من احتوائها. فإذا تحولت المؤسسات دون الوطنية إلى منصات لتعبئة المطالب الانفصالية، فقد تسهم الفدرالية، من غير قصد، في تفكيك الدولة.

التعقيد وضعف الشفافية

قد يؤدي التعقيد المؤسسي في الأنظمة الفدرالية إلى غموض خطوط المساءلة. إذ قد يصعب على المواطنين تحديد مستوى الحكم المسؤول عن سياسات معينة، مما يضعف الرقابة الديمقراطية ويتيح تبادل اللوم بين السلطات الفدرالية والإقليمية.

علاوة على ذلك، قد تعيق الصرامة الدستورية إجراء الإصلاحات الضرورية. فبما أن توزيع الصلاحيات يكون عادةً محصناً دستورياً، فإن تعديل الترتيبات الفدرالية يتطلب أغلبية معززة أو تعديلات رسمية، ما قد يحد من القدرة على التكيف في بيئات سياسية أو اقتصادية سريعة التغير.



رابعاً: الفدرالية في بلجيكا - أداة للتماسك في دولة منقسمة

يمثل النظام السياسي البلجيكي أحد أكثر الترتيبات الفدرالية تعقيداً في أوروبا. وعلى خلاف الفدراليات الكلاسيكية التي نشأت عن اتحاد طوعي لدول كانت تتمتع بالسيادة، تطورت الفدرالية البلجيكية تاريخياً نتيجة تفكك تدريجي لدولة كانت موحدة، استجابةً لانقسامات لغوية وثقافية حادة. وقد تمثل الهدف العام في التوفيق بين الهويات المتنافسة - لا سيما بين الفلامند الناطقين بالهولندية والوالونيين الناطقين بالفرنسية - مع الحفاظ على الوحدة الوطنية وضمان فعالية الحكم. ومن خلال إصلاحات دستورية متعاقبة بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين، صُمم البناء الفدرالي البلجيكي ليستوعب التنوع ويحافظ في الوقت ذاته على التماسك السياسي.

١ - الخلفية التاريخية والتحول الفدرالي في جنيف

عند تأسيسها سنة 1830، كانت بلجيكا دولة مركزية يهيمن عليها سياسياً وثقافياً نخب ناطقة بالفرنسية. وخلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تصاعدت التوترات اللغوية مع مطالبة الحركة الفلامندية بالاعتراف بحقوق اللغة الهولندية في الإدارة والتعليم والقضاء [25]. وفي الوقت نفسه، أعادت التحولات الاقتصادية تشكيل المشهد السياسي؛ فبينما ازدهرت والونيا في البداية بفضل التصنيع، شهدت فلاندر لاحقاً نمواً اقتصادياً سريعاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مما قلب موازين الاختلال السابقة [26; 27].

أدخل أول إصلاح للدولة عام 1970 مفهوم "الجماعات" الثقافية، معترفاً بالاستقلالية اللغوية. وأنشئت في إصلاحات الثمانينيات "الأقاليم" بصلاحيات ذات طابع إقليمي. وفي مراجعة دستورية عام 1993 أعلنت بلجيكا رسمياً دولة فدرالية مكونة من جماعات وأقاليم. كما وسّعت إصلاحات 2001 و2011 صلاحيات الكيانات دون الوطنية، لا سيما في المجالات المالية والسياسة الاجتماعية [28; 29].

ويُظهر هذا التحول التدريجي القائم على التفاوض إحدى نقاط القوة الجوهرية في الفدرالية البلجيكية، وهي المرونة الدستورية. فبدلاً من فرض تغييرات مؤسسية مفاجئة، جاءت الإصلاحات نتيجة مساومات بين النخب وتسويات عابرة للانقسامات اللغوية، بما يعكس تقليد بلجيكا في ديمقراطية تقاسم السلطة [30].

٣ - الفدرالية كآلية لإدارة النزاع

أدت الفدرالية في بلجيكا دوراً أساسياً في إدارة النزاعات. فقد أسهم نقل صلاحيات اللغة والتعليم إلى مستوى الجماعات في الحد من الصراعات الرمزية التي كانت تستقطب السياسة الوطنية. وأصبحت كل جماعة تدير شؤونها الثقافية ذاتياً، مما خفف مخاوف الاندماج القسري أو التهميش.

وقد تجلّت متانة هذا النظام بوضوح خلال الأزمة السياسية بين عامي 2010 و2011، عندما سجّلت بلجيكا رقماً قياسيماً عالمياً ببقائها 541 يوماً دون حكومة فدرالية كاملة الصلاحيات. ورغم التكهّنات الدولية بانتهاء الدولة، استمرت الإدارة العامة والحكومات الإقليمية في أداء وظائفها بفعالية. وأثبتت تشكيل حكومة برئاسة إيليو دي رويو لاحقاً أن التفاوض المؤسسي، وإن طال أمده، ظل ممكناً ضمن الأطر الدستورية [32].

وبدلاً من أن تكشف الأزمة عن فشل بنوي، أظهرت قوة الحوكمة اللامركزية. فقد مارست الحكومات المحلية صلاحياتها باستقلالية، مما ضمن استمرارية تنفيذ السياسات. وهكذا وفّرت الفدرالية درجة من التكرار المؤسسي والاستقرار، حالت دون الشلل الكامل.

٤ - الفدرالية المالية والتكيف الاقتصادي

يشكّل البعد المالي أحد المحاور الأساسية للفدرالية البلجيكية. ومع تطور الفوارق الاقتصادية بين فلاندر ووالونيا، احتدمت النقاشات حول التحويلات المالية والمسؤولية الإقليمية. وقد وسّعت إصلاحات 2001 و2014 الاستقلالية المالية للأقاليم، مانحةً إياها صلاحيات أوسع في مجالي الضرائب والإنفاق [29].

في بلجيكا، تتوزع السلطات الضريبية بين الحكومة الفدرالية والأقاليم (فلاندر، ووالونيا، وبروكسل/العاصمة) والجماعات. يتولى المستوى الفدرالي تنظيم ضريبة الدخل على الأفراد، وضريبة الشركات، وضريبة القيمة المضافة، إلى جانب مساهمات الضمان الاجتماعي. أما الأقاليم فلها صلاحيات في ضرائب مثل الضريبة العقارية، ورسوم التسجيل، وضريبة الميراث، وبعض الرسوم البيئية.

وتتسم ضريبة الدخل على الأفراد في بلجيكا بالطابع التصاعدي، بحيث تخضع الشطور الأعلى لمعدلات ضريبية أكبر. ويهدف النظام المالي البلجيكي إجمالاً إلى تمويل الخدمات العامة ونظام الرعاية الاجتماعية، مع تحقيق توازن بين الاستقلالية الإقليمية والتضامن الوطني.



٢ - بنية مؤسسية متميزة

تتميّز الفدرالية البلجيكية بهيكل خاص يجمع بين البعد الثقافي والبعد الإقليمي. فالجماعات الثلاث - الفلامندية، والفرنسية، والألمانية - تمارس اختصاصاتها في مجالات الثقافة والتعليم والمسائل المرتبطة بالأشخاص. أما الأقاليم - فلاندر، ووالونيا، وبروكسل/العاصمة - فتتولى السياسات الإقليمية والاقتصادية، مثل البنية التحتية والتنظيم البيئي وسياسات التشغيل.

ويختلف هذا الترتيب عن الفدراليات الإقليمية الكلاسيكية، إذ يجمع بين الاستقلالية الثقافية والاستقلالية الإقليمية. ففي فلاندر اندمجت مؤسسات الجماعة والإقليم في كيان واحد، بينما بقيت منفصلة في الجزء الناطق بالفرنسية. ويبيّن هذا الطابع غير المتماثل تكيفاً عملياً أكثر من كونه ضعفاً دستورياً؛ فمن خلال السماح بالتنوع المؤسسي، تستوعب بلجيكا الآراء السياسية المختلفة دون المساس بالوحدة الوطنية [31].

كما تتضمن المؤسسات الفدرالية آليات تكافؤ لحماية التوازن اللغوي. إذ يتعيّن أن يضم مجلس الوزراء الفدرالي عدداً متساوياً من الوزراء الناطقين بالهولندية والفرنسية، كما تتطلب بعض التشريعات أغلبية خاصة داخل كل مجموعة لغوية. وتؤسّس هذه الضمانات لآليات فيتنو متبادلة وبناء توافق، مما يقلل من مخاطر هيمنة إحدى الجماعتين [30].





خامساً: الفدرالية في الولايات المتحدة- البنية والمرونة

تُعَدّ الفدرالية في الولايات المتحدة مبدأً تأسيسياً لا مجرد ترتيب إداري بسيط. فهي تمثل نظرية للسيادة المقسّمة تُوزَّع بموجبها السلطة بين حكومة وطنية وإدارات ولايات أساسية، يستمد كلٌّ منها شرعيته من الدستور. وقد نشأ النظام الفدرالي الأميركي نتيجة أوجه القصور في مواد الاتحاد الكونفدرالي، حيث أدى غياب صلاحيات وطنية فعّالة في مجالات الضرائب والتجارة والإنفاذ إلى اضطراب مالي وتنافس بين الولايات [34]. ومن ثم سعى المؤتمر الدستوري لعام 1787 إلى إنشاء إطار وطني أقوى مع الحفاظ على استقلالية الولايات، في تسوية بنيوية عكست اعتبارات الحكم العملي والالتزامات المعيارية بالحرية معاً.

وقد غُرض الدفاع الفكري عن هذا النظام بأوضح صورة في "الأوراق الفدرالية". ففي الورقة الفدرالية رقم 10، جادل جيمس ماديسون بأن الجمهورية الممتدة ضمن إطار إتحادي من شأنها التخفيف من مخاطر الفئق السياسية عبر تعدد المصالح ومنع استبداد الأغلبية [35]. وفي الورقة الفدرالية رقم 51، طوّر ماديسون نظرية التصميم الدستوري مؤكداً أن الحرية تُصان من خلال فصل السلطات و"الضمان المزدوج" الناتج عن التقسيم العامودي (بين الاتحاد والولايات) والتقسيم الأفقي (بين فروع الحكم) للسلطة [25]. وبهذا التصور، لم تكن الفدرالية مجرد آلية للكفاءة الإدارية، بل ضمانة هيكلية ضد تركّز السلطة.

ترتكز البنية الدستورية للفدرالية الأميركية على مبدأ الصلاحيات المعدّدة، وبند السموّ، والتعديل العاشر. إذ تمنح المادة الأولى، القسم الثامن، الكونغرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات، وفرض الضرائب، والدفاع الوطني، وغيرها من الاختصاصات المحددة. وفي الوقت ذاته، يحتفظ التعديل العاشر بالسلطات المتبقية للولايات، مُؤسّساً لمجال من السيادة دون الوطنية [36]. ومع مرور الزمن، انتقلت الفدرالية الأميركية من نظام قائم على فصلٍ واضح للسلطات (الفدرالية الثنائية) إلى نموذج يتسم بالمسؤوليات المشتركة والتفاوض بين مستويات الحكم (الفدرالية التعاونية والمالية). وتكمن ديمومتها في قدرتها على إدارة النزاعات، والتكيف مع التحولات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين التماسك الوطني والتنوع الاجتماعي [37;36].

٥ - التكامل الأوروبي والحكم متعدد المستويات

يعمل النظام الفدرالي البلجيكي ضمن السياق الأوسع للاتحاد الأوروبي. وبوصفها عضواً مؤسساً ومقرراً لعدد من مؤسسات الاتحاد في بروكسل، تجسّد بلجيكا نموذج الحوكمة متعددة المستويات. وتشارك الحكومات الإقليمية مباشرة في صنع القرار الأوروبي عندما تكون اختصاصاتها معنية، بما يعزّز مبدأ التفريع [33].

وقد أسهم التكامل الأوروبي في تقليل المخاطر المرتبطة باللامركزية. فمن خلال إدماج الفدرالية البلجيكية ضمن نظام قانوني مميّز، يخفّف الاتحاد الأوروبي المخاوف من الانفصال ويوفّر ضمانات إضافية للاستقرار الاقتصادي. ويعزّز التفاعل بين الحوكمة الفدرالية والأوروبية مرونة المؤسسات، واضعاً بلجيكا ضمن أطر متداخلة للسلطة.

٦- الفدرالية كمصدر للقوة الوطنية

على خلاف التصورات التي ترى فيها عامل هشاشة، عزّزت الفدرالية البلجيكية التماسك الوطني عبر الاستيعاب لا عبر التوحيد القسري. فمن خلال الاعتراف الدستوري بالتعدد اللغوي، حوّلت الدولة صراع الهوية إلى تعاون مؤسسي منظم. وقد انتهت الأزمات السياسية المتعاقبة وعكست إصلاحات تفاوضية بدلاً من انهيار النظام.

كما تعزّز الفدرالية المشاركة الديمقراطية؛ إذ توفّر برلمانات الأقاليم والجماعات قنات إضافية للتمثيل، مما يقرب الحكم من المواطنين. ورغم أن التعقيد المؤسسي قد يطرح تحديات تتعلق بالشفافية، فإنه يُظهر جهداً واعياً لتحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع.

وتشير التجربة البلجيكية إلى أن الفدرالية قادرة على تحويل الانقسامات البنوية إلى حوار منظم. فيفضل القدرة على التكيف الدستوري السلمي - بدلاً من التمرّك الصارم - استطاعت البلاد تجاوز التوترات اللغوية، والتحولات الاقتصادية، وحالات الجمود الحكومي. وبهذا المعنى، لم تُضعف الفدرالية بلجيكا، بل شكّلت الآلية التي مكّنت الدولة من الاستمرار.

تؤدي الفدرالية في الولايات المتحدة وظيفة إدارة النزاعات من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. ويتيح هذا التقسيم للولايات معالجة القضايا المحلية بصورة مستقلة مع الحفاظ على وحدة وطنية تحت سلطة مركزية. ومن خلال منح الولايات صلاحيات في مجالات مثل التعليم، والأمن، والحكم المحلي، تُخفف التوترات التي قد تنشأ عن سياسات وطنية موحدة لا تراعي الفروق المحلية. وفي المقابل، تحتفظ الحكومة الفدرالية بسلطات الدفاع، والسياسة الخارجية، وتنظيم التجارة بين الولايات لمنع التفكك والحفاظ على الاستقرار. ومن خلال هذا التوازن بين الصلاحيات المشتركة والمنفصلة، تسهم الفدرالية في إدارة النزاعات السياسية والاجتماعية والإقليمية داخل مجتمع متنوع.

التقسيم السامي للسلطة

يتجلى التقسيم السامي للسلطة في الولايات المتحدة في الدستور، الذي يُنشئ نظاماً فدرالياً يقسم الصلاحيات بين الحكومة الوطنية والولايات. فالمادة الأولى، القسم الثامن، تُعَدّد سلطات الكونغرس، بما في ذلك تنظيم التجارة بين الولايات، والضرائب، والدفاع، والشؤون الخارجية. ويؤكد بند السمو (المادة السادسة) أولوية القانون الفدرالي على قوانين الولايات المتعارضة ضمن نطاقه الدستوري. وفي المقابل، يحتفظ التعديل العاشر بالسلطات غير المفوضة للحكومة الفدرالية للولايات أو للشعب، بما يحمي سيادة الولايات دستورياً.

ويُنشئ هذا الهيكل ثلاث فئات من السلطات: صلاحيات حصرية للحكومة الفدرالية، وصلاحيات محفوظة للولايات (مثل التعليم، والشرطة، والحكم المحلي)، وصلاحيات متزامنة كفرص الضرائب وإنفاذ القوانين. ومع مرور الوقت، تطور النظام من الفدرالية الثنائية - حيث تعمل الحكومتان الفدرالية والولائية في مجالات منفصلة - إلى الفدرالية التعاونية والمالية، التي تتميز بمسؤوليات مشتركة وتعاون بين مستويات الحكم، غالباً من خلال تمويل فدرالي مشروط. وتُحسم النزاعات المتعلقة بهذا التوازن في نهاية المطاف من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة، التي تتولى تفسير الحدود الدستورية. وبوجه عام، يوازن النموذج الأمريكي بين الوحدة الوطنية والاستقلالية الإقليمية، ويمنع الإفراط في المركزية، ويتيح للولايات أن تكون مختبرات للابتكار السياسي.

الرقابة القضائية والفصل الدستوري

تُعَدّ المحكمة العليا للولايات المتحدة الحكم النهائي في تحديد الحدود الدستورية بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات. ومن خلال مبدأ الرقابة القضائية، تحوّل المحكمة المواجهات الدستورية المحتملة إلى نزاعات قانونية منظمة قابلة للحل المؤسسي. وخلال فترة "الصفقة الجديدة" (1933 - 1939)، على سبيل المثال، حُسمت الخلافات حول نطاق السلطة التنظيمية الفدرالية في المحاكم بدلاً من أن تؤدي إلى انهيار سياسي أو قطيعة بين مستويات الحكم. وعلى الرغم من الجدل الذي أثارته تلك القرارات، فإنها عززت استمرارية النظام الدستوري [34].

ومن خلال تأكيد سلطتها في إبطال التشريعات المخالفة للدستور، كرّست المحكمة موقعها بوصفها المفسر الأعلى للمعنى الدستوري. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في النظام الفدرالي، إذ تتوسط في النزاعات بين

الحكومتين الوطنية والولائية. ففي قضية "ماكولوتش ضد ماريلاند"، أقرت المحكمة بالسلطات الضمنية للكونغرس بموجب بند الضرورة، ومنعت الولايات من فرض ضرائب على المؤسسات الفدرالية، مما عزز سمو السلطة الاتحادية. وعلى النقيض، قيّدت قضية "الولايات المتحدة ضد لوبيز" نطاق سلطة الكونغرس بموجب بند التجارة، مُحيية القيود القضائية على السلطة الفدرالية وحامية استقلالية الولايات.

كما أثّرت الرقابة القضائية بعمق في مجال الحقوق المدنية والعلاقات بين مستويات الحكم. ففي قضية "براون ضد مجلس التعليم"، أبطلت المحكمة الفصل العنصري الذي تفرضه الولايات في المدارس العامة، مظهرة قدرتها على تجاوز قوانين الولايات دفاعاً عن مبدأ الحماية المتساوية المنصوص عليه في التعديل الرابع عشر.

ومن خلال هذه الأحكام، يسهم القضاء الدستوري في حفظ التوازن بين السلطة الوطنية وسيادة الولايات، مما يجعل المحكمة قوة مركزية في ديمومة الفدرالية الأميركية وتطورها.

التفاوض بين الحكومات والفدرالية التعاونية

اعتمدت الحوكمة في القرن العشرين بصورة متزايدة على الفدرالية التعاونية، ولا سيما خلال مرحلتي "الصفقة الجديدة" و"المجتمع العظيم". فقد أُناحت المنح الفدرالية للحكومة الوطنية تشجيع الولايات على تنفيذ أولويات وطنية مع الحفاظ على اللامركزية الإدارية [38]. وأدى هذا الترتيب إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التفاوض بين مستويات الحكم، مما خفف النزاعات عبر مواءمة السياسات من خلال التفاوض.

وترى كريستينا رودريغيز أن الفدرالية المعاصرة تعمل كساحة للتفاوض المستمر في مجالات مثل الهجرة والحقوق المدنية [39]، حيث تُسهم هذه التفاعلات التفاوضية في احتواء النزاعات عبر دمج ابتكارات الولايات ضمن أطر وطنية.

الفدرالية الانتخابية والاندماج السياسي

في الولايات المتحدة، تُسهم الفدرالية في تشكيل الاندماج السياسي من خلال توزيع السلطة الانتخابية بين المستويين الوطني والولائي. إذ تتحكم كل ولاية في إدارة الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وترسيم الدوائر، بينما تضمن القواعد الاتحادية - مثل قانون حقوق التصويت - حماية وطنية للحقوق الانتخابية. ويعزز هذا التقسيم الاستجابة المحلية والتماسك الوطني معاً.

ويُجسد المجمع الانتخابي تداخل الفدرالية مع الاندماج السياسي في الانتخابات الرئاسية، إذ تحدد الولايات توزيع الأصوات الانتخابية، مما يمنحها دوراً رسمياً في النتائج الوطنية ويشجع المرشحين على بناء تحالفات جغرافية واسعة. وبالمثل، تعكس انتخابات مجلس الشيوخ

المالية إلى كيفية توزيع الإيرادات والنفقات بين المستويات الفدرالية والولائية والمحلية. وتمتلك الولايات سلطة إدارة الموازنات، والتعليم، والبنية التحتية، لكنها تعتمد جزئياً على التحويلات الفدرالية مثل المنح. ويعزز هذا النظام المتدرج مرونة السياسات، مع ما يخلق من تحديات تنسيقية خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية.

وقد شكّل الكساد الكبير نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد والولايات، إذ وسّعت "الصفقة الجديدة" السلطة التنظيمية والمالية الفدرالية، مُكرّسةً الفدرالية التعاونية كنموذج حوكمة مركزي [38]. وأسهمت التحويلات المالية الفدرالية في استقرار موازنات الولايات وترسيخ برامج الرعاية الاجتماعية.

وفي الأونة الأخيرة، خلال "الركود الكبير" وجائحة كوفيد-19، خففت حزم التحفيز الفدرالية والتحويلات بين الحكومات من الانهيار المالي على مستوى الولايات [38]. ومكّنت القدرة المالية الفدرالية - الأكبر بكثير من قدرة أي ولاية منفردة - من تحقيق استقرار اقتصادي كلي منسق، مع احتفاظ الولايات بمسؤوليات التنفيذ. ويعكس هذا الجمع بين التمويل المركزي والإدارة اللامركزية المرونة الوظيفية للفدرالية.

٤ - الفدرالية والتكيف الاجتماعي

على امتداد التاريخ الأميركي، يَسَّرَت الفدرالية الاستجابة لتحولات الاجتماعية. ففي حقبة "الصفقة الجديدة"، عالج توسيع السلطة الاتحادية الأزمة الاقتصادية وأعاد تشكيل العلاقات بين الاتحاد والولايات. ولاحقاً، دفعت حركة الحقوق المدنية إلى تدخل فدرالي لضمان الحماية الدستورية ضد الممارسات التمييزية في الولايات. كما بادرت الولايات بإصلاحات في مجالات مثل الرعاية الصحية، والتنظيم البيئي، وزواج المثليين قبل الاعتراف الوطني بها من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة [36]. وهكذا، تعمل الفدرالية الأميركية ليس فقط كمبدأ هيكلي، بل كألية تكيفية تُدير التنوع والنزاع والتغيير داخل مجتمع تعددي.

٥ - مقارنة بين النموذج الأمريكي والبلجيكي

تختلف التجربة الفدرالية بين الولايات المتحدة وبلجيكا في المنطلق والأهداف؛ فالفدرالية الأميركية فدرالية اتحادية تأسست لجمع ولايات منفصلة في كيان قوي، بينما البلجيكية فدرالية تفكيكية جاءت لتقسيم دولة مركزية بهدف احتواء النزاعات اللغوية. تعتمد أمريكا تقسيماً جغرافياً إدارياً بحتاً للولايات، بينما تتبنى بلجيكا نظاماً مزدوجاً يجمع بين الأقاليم الجغرافية والمجتمعات اللغوية. وينعكس هذا التباين على توزيع السلطات، حيث تمنح الولايات الأمريكية صلاحيات واسعة في الأمن والتعليم والقضاء، بينما تتوزع السلطة في بلجيكا بين الأقاليم المختصة بالاقتصاد والبيئة والمجتمعات المستقلة في شؤونها الثقافية والتعليمية. وفي نهاية المطاف، تهدف الفدرالية الأميركية إلى دمج المكونات في هوية وطنية واحدة، في حين تسعى التجربة البلجيكية إلى ضمان التعايش السلمي ومنع التفكك عبر منح كل مكون استقلالية كاملة في تدبير شؤونهِ الخاصة.



التمثيل الفدرالي القائم على المساواة بين الولايات بغض النظر عن عدد السكان، بما يوازن بين المصالح الإقليمية وصنع السياسات الوطنية.

وتؤثر الفدرالية الانتخابية في تطور الأحزاب وتنسيق السياسات، حيث تؤثر القواعد الانتخابية الخاصة بكل ولاية والثقافات السياسية المحلية في اختيار المرشحين وتكتيكات الأحزاب وألويات السياسات، بينما تعمل الأحزاب الوطنية عبر الولايات لتحقيق أهداف تشريعية شاملة. وبهذا تسهم الفدرالية الانتخابية في تحقيق الاندماج السياسي من خلال ربط الدوائر دون الوطنية المتنوعة بالحكم الوطني، موازنةً بين استقلالية الولايات وتماسك النظام الفدرالي. وقد مكّنت الفدرالية تاريخياً من بناء تحالفات عبر دوائر انتخابية متباعدة جغرافياً، جامعةً مصالح متنوعة ضمن إطار سياسي موحد [40].

٢ - الفدرالية والمرونة السياسية

أسهمت الفدرالية في ترسيخ الاستمرارية السياسية عبر الحفاظ على الوحدة الوطنية مع استيعاب التنوع. فقد أنهى منح الدستور السلطة على التجارة بين الولايات والشؤون الخارجية مظاهر الحماية الاقتصادية بين الولايات والتفكك الدبلوماسي التي اتسمت بها فترة الكونفدرالية [34].

وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية كشفت حدود الفدرالية، فإن النظام الدستوري بعد الحرب عزز سمّ السلطة الوطنية مع الإبقاء على حكومات الولايات كوحدات وظيفية. وبدلاً من إلغاء الاستقلالية دون الوطنية، أعادت مرحلة إعادة الإعمار ضبطها، بما يُظهر القدرة التكيفية للفدرالية.

وفي القرن العشرين، أصبحت السلطة الفدرالية أداة رئيسية في تفكيك الفصل العنصري، إذ تجاوزت التشريعات الفدرالية وقرارات المحكمة العليا قوانين الولايات التمييزية وفرضت حماية موحدة للحقوق المدنية على مستوى البلاد [37]. ويجسد ذلك مفارقةً مركزية في الفدرالية الأميركية: فيبينما أتاحت اللامركزية سابقاً بعض أشكال الظلم، فإن سمّ السلطة الوطنية وقر في النهاية آلية تصحيحه.

٣ - الحوكمة الاقتصادية والفدرالية المالية

تتشكل الحوكمة الاقتصادية في الولايات المتحدة ضمن نظام دستوري يقسم الصلاحيات بين الحكومة الفدرالية والولايات. فيموجب سلطات الكونغرس، تدبر الحكومة الاتحادية الضرائب الوطنية، والسياسة النقدية (من خلال نظام الاحتياطي الفدرالي)، والإنفاق بالعجز. وتشير الفدرالية



سادساً: آفاق الفدرالية وأثرها في المستقبل

١- من التصميم الدستوري إلى الحوكمة الديناميكية

تطوّرت الفدرالية من ترتيب دستوري يهدف إلى التوفيق بين الوحدة والتنوّع، إلى نموذج حوكمة ديناميكي يستجيب لتحديات العولمة، وسياسات الهوية، والترابط الاقتصادي. وتُظهر الفدراليات الكلاسيكية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا كيف يمكن للتقسيمات الدستورية الراسخة للسلطات أن تحافظ على الاستقرار السياسي مع استيعاب الاستقلالية الإقليمية. وفي القرن الحادي والعشرين، لم تعد الفدرالية تُفهم فقط كترتيب إقليمي، بل كإطار مؤسسي مرن قادر على إدارة الحوكمة المعقّدة متعددة المستويات.

ومن أبرز الاتجاهات التي ترسم مستقبل الفدرالية تصاعد وتيرة العولمة. فقد أدّت عملية التكامل الاقتصادي والتحديات العابرة للحدود - مثل تغيّر المناخ، والهجرة، وأزمات الصحة العامة - إلى تعقيد التقسيمات التقليدية للسلطة. وقد تثبت الأنظمة الفدرالية قدرتها على التكيف في هذا السياق، نظراً لأنها تقوم أصلاً على حوكمة ذات طبقات متعددة. كما تُبرز تجربة الاتحاد الأوروبي، رغم أنه ليس اتحاداً فدرالياً بالمعنى الكلاسيكي، كيف يمكن لمبدأي السيادة المشتركة واللامركزية أن ينظّما الحكم عبر مستويات متعددة. ومن المرجّح أن تركز الأنظمة الاتحادية مستقبلاً على الفدرالية التعاونية، والتفاوض بين الحكومات، والتنسيق المالي، بدلاً من الفصل الصارم بين السلطات.

ويتعلّق الاتجاه الثاني بسياسات الهوية ومطالب تقرير المصير. ففي الدول متعددة القوميات والمتنوّعة إثنيّاً، تُطرح الفدرالية غالباً كآلية لإدارة النزاعات. ومن خلال الاعتراف الدستوري بالاستقلالية الإقليمية،

يمكن للترتيبات الفدرالية أن تستوعب الضغوط الانفصالية ضمن إطار مشاركة سياسية مؤسسية. غير أن استدامة هذه الترتيبات تعتمد على الثقافة السياسية، والعدالة الاقتصادية، ومستوى الثقة بين المكونات المجتمعية. فإذا اعتُبرت الفدرالية تكريساً للانقسامات بدلاً من تعزيز الاندماج، فقد تؤدي إلى تفاقم التفكك. لذلك يُرجّح أن تعطي الإصلاحات الفدرالية المستقبلية أولوية للترتيبات غير المتناظرة، من خلال منح صلاحيات متميزة للأقاليم استناداً إلى اعتبارات تاريخية أو ثقافية أو اقتصادية.

كما تؤثر التحوّلات التكنولوجية في مسارات الفدرالية. فالتحوّل الرقمي في الحوكمة، وتقديم الخدمات اللامركزية، وصنع السياسات القائمة على البيانات، قد يعزّز دور الوحدات المحلية، مع تحسين التنسيق عبر منصات مشتركة. وقد يفضي ذلك إلى أنماط أكثر شبكية من الفدرالية، تحلّ فيها الشراكة محل الهرمية كمبدأ تنظيمي سائد.

٢- الفدرالية في لبنان: الفرص والمخاطر والمتطلبات

تتطلب الدعوة إلى اعتماد النظام الفدرالي في لبنان من مقارنة سياسية - دستورية مفادها أن النظام المركزي القائم لم يعد قادرًا على إدارة الانقسامات البنيوية والأزمات المتراكمة التي يعانيها البلد. ويعتبر أصحاب هذا الطرح أن الفدرالية توفر إطارًا دستوريًا ملائمًا لتنظيم التنوع الطائفي والمناطقي، من خلال منح الأقاليم صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها المحلية، بما يخفف حدة التنافس على السلطة المركزية ويحدّ من الشلل السياسي الناتج عن التعطيل المتكرر على المستوى الوطني. كما يربط هذا التوجّه بين الفدرالية وتعزيز الحوكمة الرشيدة، عبر تقريب السلطة من المواطن وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية، فضلًا عن طرحها كمدخل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تفاقم بعد الانهيار المالي، من خلال تمكين المناطق من اعتماد سياسات إنمائية أكثر فاعلية. ويؤكد مؤيدو هذا الخيار أن الفدرالية لا تعني التقسيم أو المساس بوحدة الدولة، بل إعادة تنظيمها ضمن صيغة قانونية جديدة تحافظ على سيادتها الموحدة.



يُطرح جغرافيًا تقسيم لبنان إلى عدد محدود من الأقاليم مع إبقاء بيروت عاصمة اتحادية، على أن تبقى مظاهر السيادة موحدة لجهة الجيش والسياسة الخارجية والنقد المالي، بما يكرّس الفدرالية كصيغة تنظيمية للدولة لا كمدخل لتفكيكها.

في المقابل، تبرز تحديات جدية أمام هذا التحول البنيوي، أبرزها الانقسام السياسي الحاد، والمخاوف من التقسيم أو من عودة النزاعات، فضلًا عن إشكالية سلاح القوى غير الخاضعة للدولة والتفاوت التنموي بين المناطق. كما يشكّل صغر المساحة الجغرافية للبنان وتجذّر الهويات الطائفية عاملين إضافيين يعقدان رسم حدود أقاليم غير قائمة على أسس طائفية بما يضمن الاستقرار. ومن دون إطار وطني قوي يضمن

وتتسم مسألة تطبيق الفدرالية في لبنان بأبعاد دستورية وسياسية واجتماعية متداخلة، لا سيما في ظل نظام قائم أصلاً على تقاسم السلطة وفق أسس طائفية. ويرى المؤيدون أن اللامركزية الإقليمية قد تسهم في تخفيف الاحتقان الطائفي في المركز، وتعزيز المساءلة المحلية، وتمكين المجتمعات من إدارة سياسات التنمية بصورة أوسع وأكثر كفاءة، إضافة إلى معالجة الإشكاليات المزمنة المرتبطة بتوزيع الموارد وضعف الأداء الإداري. ومن الناحية الدستورية، يُعدّ الانتقال إلى نظام فدرالي ممكنًا إذا تم عبر آليات قانونية واضحة وتوافق وطني واسع، سواء من خلال تعديل الدستور القائم أو إقرار دستور اتحادي جديد يحدّد بدقة توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية والأقاليم، وذلك وفق الأصول النظامية وبأكثريّة موصوفة في البرلمان.

التضامن المالي وإعادة التوزيع العادل للموارد، قد تتحوّل الفدرالية إلى عامل يكرّس الفوارق بدل معالجتها. لذلك تبرز الحاجة إلى حوار وطني شامل، وضمانات دستورية عادلة، وصياغة نظام حكم يغطي عليه البعد الوطني الجامع للدولة الاتحادية.

إن أي نموذج فدرالي قابل للحياة في لبنان يتطلب ضمانات دستورية متينة، وقضاءً مستقلاً، ونظاماً مالياً شفافاً، إضافة إلى آليات فعّالة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية والإقليمية. وقد تشكل اللامركزية التدريجية، عبر تعزيز صلاحيات البلديات والأقضية، خطوة انتقالية واقعية قبل الانتقال إلى فدرالية مكتملة.

وعليه، تبدو الفدرالية ممكنة قانونياً، لكنها معقّدة سياسياً، ويتوقف نجاحها على قيام توافق وطني واسع يوازي في أهميته التسويات التاريخية الكبرى، وعلى ترسيخ الهوية الوطنية وسيادة القانون والمساءلة السياسية كمرتكات أساسية لأي إصلاح مستدام.

كما يمكن الاستفادة من تجربتي بلجيكا وسويسرا في صياغة نموذج فدرالي محتمل في لبنان من خلال اعتماد توزيع واضح ومتوازن للصلاحيات، بما يشمل مجالات أساسية مثل التعليم والصحة والتنمية، الأمر الذي يخفف الضغط عن السلطة المركزية ويعزز فعالية الإدارة المحلية. ويُمكن تحويل التنوع الطائفي والثقافي في لبنان إلى عنصر تنظيمي إيجابي عبر أطر حكم محلي تتمتع بقدر من الاستقلالية ضمن وحدة الدولة، على غرار الكانتونات والمناطق في التجربتين الأوروبية. ويُستكمل ذلك بإدخال آليات تشاركية في صنع القرار، مثل الاستفتاءات أو المجالس التمثيلية، لتعزيز الاستقرار السياسي، إلى جانب اعتماد نظام منصف لتوزيع الموارد يضمن التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، ما يجعل الفدرالية أداة لإدارة التنوع لا مدخلاً للانقسام.

خاتمة

في إطار استشرافي، يُتَوَقَّع أن تواصل الفدرالية انتشارها وتطوّر ها في ظل سعي الدول إلى مواجهة تحديات التعددية وتعقيدات الحوكمة، على نحوٍ يعزّز مرونتها ويكرّس نماذج التعاون متعدد المستويات. وتظلّ قدرتها على تحقيق توازن فعّال بين وحدة الدولة واستقلالية الأقاليم مرهونة بتوافر ضمانات دستورية واضحة، وآليات تنسيق مؤثرة، وتوزيع عادل للموارد. أما في سياقات مثل لبنان، فتبقى الفدرالية خياراً ممكناً ولكنه دقيق، رهناً بإصلاح شامل وتوافق سياسي مستدام.

- [15] Kincaid, J. (2011). The United States of America: Federalism in Action. In M. Burgess & A.-G. Gagnon (Eds.), *Federal Democracies*. London: Routledge.
- [16] Jeffery, C., & Pamphilis, P. (2016). Germany: Federalism and the Länder. In J. Loughlin et al. (Eds.), *The Oxford Handbook of Local and Regional Democracy in Europe*. Oxford: Oxford University Press.
- [17] Oates, W. E. (1999). An Essay on Fiscal Federalism. *Journal of Economic Literature*, 37(3), 1120–1149.
- [18] Arora, B., & Verney, D. V. (1995). Multiple Identities in a Single State: Indian Federalism in Comparative Perspective. *Publius*, 25(2), 1–18.
- [19] Filippov, M., Ordeshook, P. C., & Shvetsova, O. (2004). *Designing Federalism: A Theory of Self-Sustainable Federal Institutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- [20] Simeon, R., & Conway, D. (2001). Federalism and the Management of Conflict in Multinational Societies. In A.-G. Gagnon & J. Tully (Eds.), *Multinational Democracies*. Cambridge: Cambridge University Press.
- [21] Stepan, A. (1999). Federalism and Democracy: Beyond the U.S. Model. *Journal of Democracy*, 10(4), 19–34.
- [22] Madison, J. (1788). The Federalist No. 51.
- [23] Kincaid, J. (1990). "From Cooperative to Coercive Federalism." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 509, 139 - 152.
- [24] Bednar, J. (2009). *The Robust Federation: Principles of Design*. Cambridge: Cambridge University Press.
- [25] Witte, E., Craeybeckx, J., & Meynen, A. (2009). *Political History of Belgium from 1830 Onwards*. Brussels: VUB Press.
- [26] Deschouwer, K. (2012). *The Politics of Belgium: Governing a Divided Society*. 2nd ed. London: Palgrave Macmillan.
- [27] Mabilie, X. (2011). *Histoire politique de la Belgique: Facteurs et acteurs de changement*. Brussels: CRISP.
- [1] Elazar, D. J. (1987). *Exploring federalism*. University of Alabama Press.
- [2] Ober, J. (2008). *Democracy and knowledge: Innovation and learning in classical Athens*. Princeton University Press.
- [3] Whaley, J. (2012). *Germany and the Holy Roman Empire, Volume I: Maximilian I to the Peace of Westphalia, 1493–1648*. Oxford University Press.
- [4] Osiander, A. (2001). The Westphalian myth. *International Organization*, 55(2), 251–287.
- [5] Israel, J. I. (1995). *The Dutch Republic: Its rise, greatness and fall 1477–1806*. Clarendon Press.
- [6] Wood, G. S. (1969). *The creation of the American republic, 1776–1787*. University of North Carolina Press.
- [7] Madison, J., Hamilton, A., & Jay, J. (2003). *The Federalist Papers*. Signet Classics. (Original work published 1787–1788).
- [8] Careless, J. M. S. (1967). *Canada: A story of challenge*. Macmillan.
- [9] Deutsch, K. W. (1953). *Nationalism and social communication: An inquiry into the foundations of nationality*. MIT Press.
- [10] Rodden, J., Eskridge, W. N., & Litvack, J. (Eds.). (2003). *Fiscal federalism and state-local finance*. World Bank.
- [11] McGarry, J., & O'Leary, B. (2005). *The politics of ethnic conflict regulation*. Routledge.
- [12] Watts, R. L. (2008). *Comparing Federal Systems* (3rd ed.). Montreal & Kingston: McGill-Queen's University Press.
- [13] Riker, W. H. (1964). *Federalism: Origin, Operation, Significance*. Boston: Little, Brown and Company.
- [14] Hueglin, T. O., & Fenna, A. (2015). *Comparative Federalism: A Systematic Inquiry* (2nd ed.). Toronto: University of Toronto Press.

- [28] Swenden, W., & Jans, M. T. (2006). “‘Will It Stay or Will It Go?’ Federalism and the Sustainability of Belgium.” *West European Politics*, 29(5), 877–894.
- [29] Alen, A., & Muylle, K. (2011). *Handboek van het Belgisch Staatsrecht*. Mechelen: Kluwer.
- [30] Lijphart, A. (1977). *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press.
- [31] Hooghe, L. (2004). “Belgium: Hollowing the Center.” In A. Amoretti & N. Bermeo (Eds.), *Federalism and Territorial Cleavages*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- [32] Pilet, J.-B., & Cross, W. (2014). “Belgium: A Surrealist Political System?” In J.-B. Pilet & W. Cross (Eds.), *The Selection of Political Party Leaders in Contemporary Parliamentary Democracies*. London: Routledge.
- [33] Bursens, P., & Deforche, J. (2010). “Going Beyond the National Level? The Europeanization of Belgian Regional Governments.” *Publius: The Journal of Federalism*, 40(3), 470–491.
- [34] Rosenthal, L., & Joseph, G. P. (2017). *Foundations of U.S. Federalism*. Judicature.
- [35] Madison, J. (1787). *Federalist No. 10*.
- [36] OpenStax. (2020). *American Government 2e: Federalism*. OpenStax, Rice University.
- [37] Robertson, D. B. (2018). *Federalism and the Making of America*. Routledge.
- [38] López-Santana, M. (2021). Fiscal Federalism and Economic Crises in the United States. *Publius: The Journal of Federalism*, 51(3), 365–390.
- [39] Rodriguez, C. M. (2014). Negotiating Conflict Through Federalism. *Yale Law Journal*, 123(8).
- [40] Bulman-Pozen, J. (2014). Federalism and Partisan Polarization. In *The Oxford Handbook of American Political Development*. Oxford University Press.

